جنيف ومينسك وأزمتا سورية وأوكرانيا

أنس وهيب الكردي

مع رسوخ انزياح ميزان القوى في غرب سورية لمصلحة موسكو وحلفائها، يبدو أن الصراع المجمد في شرق أوكرانيا وكأنه يستعد لجولة جديدة تتيح تعديل الميزان دفعة جديدة بما يتناسب مع مقتضيات الوضع الجديد في الشرق الأوسط.

عندما انطلقت الأزمة السورية في عام ٢٠١١، كانت موسكو مطمئنة إلى علاقاتها مع أوكرانيا، وإلى استقرار نفوذها في شرق أوروبا، لكن في أوساط الأزمة، تحديداً أواخر عام ٢٠١٣، كانت كييف على موعد مع تحركات معارضة انتهت بإطاحة الحكومة الأوكرانية المقربة من موسكو ومجيء حكومة موالية للغرب، وهكذا دفعة واحدة تراجع النفوذ الروسي مئات الأميال في أوروبا.

تمكنت موسكو في المرحلة الأولى من تثبيت خطوط المواجهة في قلب أوكرانيا، معوضةً ما فقدته عبر إعادة القرم وتعزيز نفوذها في شرق أوكرانيا، تحريك الغرب للصراع في أوكرانيا، جعل موسكو تلجأ إلى زيادة دعمها للرئيس بشار الأسد والحكومة السورية، ما أدى إلى تراجع فرص نجاح مؤتمر «جنيف ٢»، والذي اتفق وزيرا الخارجية الأميركي جون كيري والروسي سيرغي لافروف على تنظيمه في صيف عام ٢٠١٣.

العودة الأميركية إلى الشرق الأوسط من باب محاربة تنظيم داعش في كل من العراق وسورية، دفع موسكو إلى الموافقة على عملية مينسك بهدف تجميد النزاع في شرق أوروبا، والتفرغ لمواجهة الإستراتيجية الغربية في سورية، إذاً الموقف المتضعضع لموسكو في الشرق الأوسط، اضطرها للموافقة على المضي قدماً في عملية مينسك، ريثما يتم تعديل موازين القوى في الشرق الأوسط.

وبينما كانت القوات الروسية تطلق عمليتها الجوية بالتعاون مع الجيش السوري وحلفائه، بدأت صيرورة أدت إلى تغيير موازين القوى في سورية، ومكنت روسيا من التمركز في غرب البلاد والحد من النفوذ الغربي في المنطقة.

توجت موسكو تحركاتها في سورية بإطلاق عملية أستانا التي سمحت بإفقاد الغرب مزيداً من نفوذهم في تسوية الأزمة السورية، ما أدى إلى خلخلة العملية الدولية القائمة في جنيف، والتي جرى تصميمها من قبل العواصم الغربية في ذروة المد المعارض المدعوم غربياً في سورية.

وبينما تضعضعت عملية جنيف، وجرى تمهيد الأرضية أمام موسكو من أجل تحويل المسار السوري نحو الاستقرار، ضمن إطار عملية أستانا ورديفها مؤتمر سوتشي، بات المجال مفتوحاً أمام روسيا لإطلاق نقلة جديدة في شرق أوكرانيا، تؤدي إلى إعادة النظر في اتفاق منيسك نفسه، من دون أن تخشى أي زعزعة للوضع في سورية أو نفوذها في الشرق الأوسط، فالوجود العسكري الروسي في غرب سورية، والتحالفات الروسية مع الحكومتين السورية والإيرانية، إضافة إلى السيطرة النسبية التي تمارسها موسكو على التسوية السياسية للازمة السورية تشكل جميعها عوامل طمأنة لموسكو ودورها الشرق الأوسطي.

هكذا سيجد الغرب أنه وبينما اصطدمت عملية جنيف بالحائط المسدود من دون أن يجد أدنى مساعدة روسية لإنعاشها، سينعكس أثر ذلك على آفاق اتفاق مينسك المتعثر أصلاً، وربما تنتظر الخطط الروسية حيال شرق أوروبا، الانتخابات الرئاسية الروسية، وإطلاق مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي.

بعد «مؤقتة» إدلب.. التنظيم يضغط على «مسلحي حلب» للانضمام إليه

قاصدو المحافظة من مضايا انتهوا في معتقلات «النصرة»

الوطن – وكالات

لم يرض من خرج من بلدة مضايا في ريف دمشق الغربي بتسوية أوضاعهم والبقاء في بلدتهم، واختاروا الذهاب إلى إدلب لينتهي بهم الأمر إلى الاعتقال من قبل «جبهة النصرة» الإرهابية التي راحت تمارس الضغوط على ما يسمى «المجلس المحلي لمدينة حلب» للانضمام إليها.

ودعت مجموعة من الإعلاميين والنشطاء المعارضين «النصرة»، إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن نشطاء إعلاميين من بلدة مضايا الواقعة في ريف دمشق الغربي، اعتقلتهم الجبهة قبل نحو أسبوعين، بشكل تعسفي من حي «القصور» وسط مدينة إدلب.

وذكر أحد ناشطي ريف دمشق المعارضين، ويدعى هارون الأسود، وفق ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة، أن «النصرة اعتقلت أربعة نشطاء من الفريق الإعلامي من بلدة مضايا في إدلب، وهم أمجد المالح، ٢٩ سنة وهو طالب هندسة معمارية، وحسام محمود، ٣١ سنة أدب فرنسي، وحسن يونس، ٢٦ سنة طالب كيمياء، بالإضافة إلى شقيقه بكر يونس، من دون توضيح الأسباب التي تقف وراء اعتقالهم».

وسارع الناشطون، إلى إطلاق حملة إعلامية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تحت اسم «الحرية لناشطي مضايا»، وذلك في سبيل الضغط على «النصرة» لإطلاق سراح «ناشطي مضايا» المحتجزين لديها، على حين لم يصدر عن «النصرة» أي بيان يوضح أسباب الاعتقال، وفق المواقع الإلكترونية.

ولا تعتبر حادثة الاعتقال هذه الأولى من نوعها التي تقوم بها «النصرة» بحق أبناء ريف دمشق الذين قرروا الخروج إلى إدلب، حيث سبق لها أن اعتقلت العشرات من أبناء مضايا في وقت سابق، بحجة تواصلهم مع ضباط في الجيش العربي السوري لتسوية أوضاعهم الأمنية تمهيداً لعودتهم مجدداً إلى بلدتهم.

وغادر الآلاف من المسلحين مع عائلاتهم ووصلوا برفقة عائلاتهم إلى إدلب، على حين بقي المئات داخل بلدة مضايا، ممن رغبوا بتسوية أوضاعهم، ورفضوا الخروج من البلدة، وذلك بموجب اتفاق ما عرف حينها باتفاق البلدات الأربع والذي جرى التوصل إليه في شهر نيسان الماضي.

في سياق آخر، أمهلت ما تسمى «حكومة الإنقاذ» التي تهمين عليها «النصرة» ما يسمى «المجلس المحلي لمدينة حلب» مدة ٤٨ ساعة لإصدار بيان يعلن فيه التبعية الكاملة لها، تحت تهديد إغلاقه.

وذكر رئيس «المجلس المحلي»، زياد المحمد، وفق مواقع إلكترونية معارضة، أن «وفداً يضم ممثلين عن حكومة الإنقاذ عرض شفهياً على أعضاء المجلس المحلي لمدينة حلب إعلان التبعية لهم تحت تهديد الإغلاق، واتخاذ القرار يوم الإثنين المقبل».

وأشار المحمد، إلى أن «الوفد المكلف متابعة شؤون المجالس المحلية في حكومة الإنقاذ أبلغهم بأنه سيعود لزيارتهم يوم الإثنين القادم ليطلع على قرار إعلان تبعيتهم للإنقاذ أو ليجد مقر المجلس مغلق».

وأكد المحمد، أن «المجلس حسم أمره ولن يعلن تبعيته لأي كيان أو حكومة تتبع لجهة عسكرية».

يشار إلى أن كامل أحياء مدينة حلب يسيطر عليها الجيش العربي السوري، في حين تسيطر «النصرة» على ضواح في ريف حلب الشمالي الغربي.

من جانب آخر، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن «التحضيرات تجري» من «قوات سورية الديمقراطية- قسد»، لـ«إطلاق سراح عشرات السجناء والمعتقلين لديها»، في ريف حلب الشمالي ومنطقة عفرين.

وفي التفاصيل التي ذكرتها تلك المصادر فإنه كان «من المرتقب أن تجري الأحد (أمس)، عملية الإفراج عن نحو ١٣٠ معتقلاً وموقوفاً وسجيناً لدى قوات الأمن الداخلي الكردي الآسايش وقسد».

وبحسب المصادر فإن «معظمهم مدنيون جرى اعتقالهم في أوقات سابقة بتهم مختلفة، ومن المرتقب أن تجري عملية الإفراج على دفعات».

عناصر من «جبهة النصرة» الإرهابية في جنوب إدلب (رويترز – أرشيف)

بريطانيا تستأنف دعم ميليشيات معارضة شمال حلب!

الوطن

أكدت ميليشيا «الشرطة الحرة» التي تنشط شمالاً في المناطق التي تسيطر عليها «جبهة النصرة» الإرهابية وحلفاؤها من الميليشيات المسلحة أن الحكومة البريطانية رفعت الحظر عن دعمها، والذي أوقف لفترة على خلفية تحقيق نشرته هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي».

ومنذ أكثر من أربع سنوات عملت «الشرطة الحرة» في حلب، بدعم من برنامج «أمان وعدالة مجتمعية»، العائد لشركة «آدم سميث» البريطانية، منذ تشرين الأول ٢٠١٤، إلا أن «بي بي سي» كشفت في مطلع كانون الثاني الجاري، في تحقيق لها أن أموال المساعدات البريطانية، «تذهب إلى متشددين في سورية» وبالتحديد «جبهة النصرة» الإرهابية.

وفي الثالث من الشهر الجاري أعلنت وزارة الخارجية البريطانية تجميد ملايين الجنيهات من أموال برنامج «العدالة وأمن المجتمع» المعروف اختصاراً بـ«أجاكس»، والذي يدعم «الشرطة الحرة» العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة «النصرة».

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة أمس عن العميد الفار أديب الشلاف، قائد ما يسمى «الشرطة الحرة» في حلب، تأكيده «أبلغنا أن الحكومة البريطانية التي أوقفت الدعم سابقاً رفعت الحظر، وهناك إجراءات لعودته»، وأشار إلى أن «الدعم لم يعد بشكل رسمي».

وعلى حين لم يصدر إعلان رسمي عن بريطانيا، بخصوص عودة دعم «الشرطة الحرة» في سورية، حتى ساعة إعداد هذه المادة، اعتبر مراقبون أن هذا الإعلان لن يصدر أساساً مخافة أن تقع حكومة تيريزا ماي في حرج دعم الإرهابيين في سورية في ظل الانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري وحلفائه على حسابهم.

بدورها وفي بيان لها وجهت «الشرطة الحرة» الشكر والامتنان، لما يسمى «المجالس المحلية والنقابات والجهات التي وقفت بشكل مشرف إلى جانبها في ظل تعرضها إلى ادعاءات كاذبة ومغرضة، من إحدى القنوات الفضائية العالمية، لتشويه كل ما هو ثوري».

وينتشر مسلحو الجهاز في كل من الأتارب، خان العسل، أورم الكبرة، ودارة عزة وغيرها في ريف حلب الغربي، إضافة إلى قسم من ريف المحافظة الجنوبي، والمنطقة الشمالية من محافظة إدلب، حيث يبلغ عدد مسلحيه «٣٣٠٠» يتلقون التدريبات في تركيا، ويعملون بالتنسيق مع ميليشيا «الجيش الحر».

ولفتت مواقع الكترونية معارضة إلى أن «الشرطة الحرة» تنتظر من حكومات أخرى أوقف دعمها بموجب قرار بريطانيا السابق، مثل أميركا والدنمارك وهولندا وألمانيا وغيرها أن تقدم على خطوة مماثلة، وفق الشلاف، الذي قال إن الحكومة البريطانية «تبين لها أن تلك الادعاءات كاذبة».

موسكو اعتبرت أن التعاون في سورية أثبت إمكانية مكافحته بشكل مشترك

إيران: حروب أميركا في المنطقة سببت نمو الإرهاب

وكالات

أشادت موسكو بنجاح تعاونها وطهران في مكافحة الإرهاب في سورية بما يثبت «إمكانية محاربته بشكل مشترك»، على حين فندت طهران أسباب نموه، واعتبرت أن الاحتلال الأميركي لدول المنطقة وخطط الاستخبارات الأجنبية على رأس تلك الأسباب.

وبحسب وكالة «فارس» الإيرانية للأنباء، قال رئيس مجلس الدوما الروسي فياتشسلاف فولودين لدى زيارته إلى باكستان على رأس وفد روسي، للمشاركة في المؤتمر الدولي «دراسة سبل مكافحة الإرهاب» المنعقد في باكستان حالياً، قال: إن الجهود العسكرية الروسية وكذلك التعاون مع إيران وتركيا في إرساء الاستقرار بالمنطقة، أثبتت أن محاربة الإرهاب ممكنة بشكل مشترك وقادرة على تحقيق النجاح»، مشدداً على إمكانية استئصال ومكافحة الإرهاب وأنه تم إثبات ذلك من خلال عمل القوات المسلحة الروسية في سورية والتقدم الذي تحقق بسبب الجهود الدبلوماسية لروسيا وإيران وتركيا في حل الأزمة السورية.

وأشار رئيس الدوما الروسي إلى دور رؤساء روسيا وإيران وتركيا فيما يتعلق بحل الأزمة السورية، وقال: تم اتخاذ الخطوة الأولى في سورية لإيجاد آلية دولية مؤثرة للقضاء على الإرهاب بعيداً عن السياسات الازدواجية وانطلاقاً من الالتزام التام بالقوانين الدولية.

من جانبه وفي كلمة ألقاها خلال المؤتمر أكد رئيس مجلس الشورى الإسلامي في إيران علي لاريجاني، أن الحروب والاحتلالات في المنطقة أصبحت عملياً عنصراً لنمو التيارات الإرهابية في المنطقة، وقال: حينما كان الشعب الأفغاني يرى مراسم أعراسه تتحول إلى مآتم بالقصف الأميركي أو حينما كان الشعب العراقي يرى حين احتلال بلاده حوادث مهينة كل يوم فإن الحمية الدينية والوطنية لم تسمح لهم بالتزام الصمت واللامبالاة ولم يروا أمامهم طريقاً سوى الكفاح، معتبراً أن أجهزة الاستخبارات نصبت شراكاً لإيقاع مثل هؤلاء الأفراد فيها.

وفي استعراضه لأرضيات نمو الإرهاب قال: إن استخدام أجهزة الاستخبارات للتيارات الإرهابية للوصول إلى مآربها الخاصة كان عنصراً آخر أدى إلى نمو التيارات الإرهابية عبر تزويدها بالمال والسلاح.

وأضاف: إن أجهزة الاستخبارات استغلت الإرهابيين كأداة إلا أن التيارات الإرهابية أيضاً في سورية كانت تنظر إلى هذه الأجهزة كوسائل للوصول إلى أهدافها الخاصة، إذ إنها (التيارات الإرهابية) استفادت بصورة تكتيكية من إمكانياتها (أجهزة الاستخبارات)، إلا أنها وبسبب قواعدها الخاصة بها قد فصلت مسارها عنها.

وقال رئيس مجلس الشورى الإسلامي: إنه في وقت ما أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية بفخر بأنهم هم الذين أوجدوا داعش بدوافع معلومة لنا جميعاً ولكن رأيتم ما سببوه من متاعب لأميركا وحلفائها.

وأشار لاريجاني إلى المنافع الاقتصادية للدول المستعمرة خلال نمو الإرهاب وقال: إنه وقبل عدة عقود قال أحد الخبراء الأميركيين: إن قضية النفط في الشرق الأوسط أهم من أن نعتبره متعلقاً بالعرب، لذا فإن ما فعلوه بعد الحرب العالمية هو إثارة التفرقة للهيمنة على المنطقة ومن ثم نهب ثرواتها.

كما أشار إلى مغامرات الصهاينة في المنطقة وقال: إن إستراتيجيتهم هي أن يقوم الإرهابيون باستنفاد طاقات دول المنطقة لتوفير المزيد من أجواء استعراض القوة من قبل الصهاينة لأهدافهم طويلة الأمد، لقد أعلن المسؤولون الصهاينة في مؤتمر هرتزليا بأنهم الآن في أفضل ظروفهم الزمنية وأكدوا على دعم جبهة النصرة لو تعرض داعش لضربة قاصمة، لذا ينبغي أن نأسف في هذه الظروف لمساعي بعض الدول في المنطقة لإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الكيان الصهيوني.

عناصر من تنظيم داعش الإرهابي في ليبيا (عن الانترنت – أرشيف)

النمسا: لا محل لتركيا في الاتحاد الأوروبي

جدد المستشار النمساوي سبستيان كورتس التأكيد على رفض بلاده انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مشيراً إلى أنه لا يمكن لأنقرة أن تحظى بعضوية الاتحاد ما دامت تسير على النهج السياسي الذي تتبعه في الوقت الراهن.

وفي حديث للصحفيين، قال كورتس: «نشاهد في تركيا انتهاكات جدية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأعرب في هذه المناسبة عن رفضي لوقوف الاتحاد الأوروبي متفرجا وتظاهره بأن شيئاً لا يحدث».

وأضاف: «أرى أنه لا مكان لتركيا في الاتحاد الأوروبي على خلفية ما تشهده في الآونة الأخيرة، ومن الأشرف وقف المفاوضات معها على انضمامها إلى الاتحاد».

كما اعتبر المستشار النمساوي أن أنقرة تحاول التأثير في الجالية التركية المقيمة في النمسا وألمانيا وغيرهما من البلدان، بما يخدم منع انخراطها في المجتمعات التي تعيش فيها.

وكان كورتس أكد يوم الخميس الماضي أن برنامج الحكومة النمساوية الجديدة يشدد على رفض انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي مشيراً إلى أن النظام التركي يمارس انتهاكات حادة ضد حقوق الإنسان وأنه «لا مكان لأنقرة في الأسرة الأوروبية».

يشار إلى أن العلاقات بين تركيا وبلدان الاتحاد الأوروبي والغرب عموماً قد تدهورت بشكل ملحوظ على خلفية قضية اللاجئين، وتداعيات الانقلاب الفاشل على السلطة في تركيا، حيث تتعرض أنقرة لسيل من الانتقادات إثر القيود والإجراءات التي اتخذتها عقب الانقلاب وطالت آلاف المواطنين.

وسرّحت السلطات التركية منذ محاولة الانقلاب أكثر من خمسين ألف شخص، وأوقفت ١٤٠ ألف موظف ومسؤول عن عملهم، وحبست الآلاف على ذمة التحقيق في حملة يرى البعض فيها «أنها تستهدف جميع معارضي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان».

(روسيا اليوم– سانا– نوفوستي)

تجدد الاشتباكات بين «الحشد» وداعش على الحدود العراقية السورية

وكالات

تجددت أمس المعارك بين قوات «الحشد الشعبي» العراقية وتنظيم داعش الإرهابي على الحدود مع سورية، في حين ذكرت تقارير صحفية أن طائرات من دون طيار وطائرات مراقبة سرية تشن هجمات على ما يقدر بـ٣ آلاف مسلح تابع للتنظيم لا يزالون يختبئون في سورية.

وقال عضو اللجنة الأمنية في مجلس محافظة الأنبار صباح كرحوت، وفق ما ذكرت مواقع الكترونية معارضة: إن «المعارك الآن تدور على الحدود العراقية السورية في الوديان والصحارى الكبيرة، لأن مسلحي داعش أخذوا بالتغلغل بين الأهالي ويعودون إلى العراق على شكل عائلات من الأراضي السورية نتيجة الضغط عليهم هناك».

وحذر كرحوت، من أن «عودة هؤلاء تشكّل خطراً كبيراً على أمن محافظة الأنبار».

وفيما يتعلق بالتعزيزات العسكرية في المنطقة الحدودية أوضح المسؤول العراقيّ، أن «إرسال قوات إلى الحدود جاء بعد اجتماع ضم قائد عمليات الأنبار مع اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة، وحضرته قيادة الحشد في المحافظة، وتقرر إرسال تعزيزات أمنية إلى هناك بعد المعلومات الأمنية المؤكدة عن دخول عناصر من داعش إلى قضاء القائم والقرى المحيطة به».

وأضاف: «من ضمن القوات التي توجهت لحماية الحدود أعداد كبيرة من الحشد الشعبي والعشائري تحت إشراف قائد قوات الحشد في الأنبار الفريق رشيد فليح».

يُذكر أن تنظيم داعش شنَّ عدة هجمات على قوات الأمن المنتشرة على الحدود العراقية السورية منذ إعلان رئيس الوزراء حيدر العبادي مطلع الشهر الحالي انتهاء المعارك ضد التنظيم.

ويبلغ طول الحدود بين سورية والعراق أكثر من ٦٠٠ كيلومتر.

وتعرضت قوات «الحشد الشعبي»، الأسبوع الماضي، لهجوم مسلح في منطقة تل صفوك قرب الحدود العراقية مع سورية، ما أدى إلى مقتل وجرح عدد من مسلحيه.

إلى ذلك، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية أن طائرات من دون طيار وطائرات مراقبة سرية تشن هجمات على ما يقدر بـ٣ آلاف مسلح تابع لداعش لا يزالون يختبئون في سورية على مسافة قصيرة من نهر الفرات والصحارى المحيطة، في ظل دخول الحملة العسكرية الأميركية ضد داعش مرحلتها النهائية.

غير أن الصحيفة أشارت في سياق تقرير نشرته على موقعها الإلكتروني أمس، وفق ما ذكرت مواقع الكترونية، إلى أن «التركيز على جيب تبلغ مساحته ١٥ ميلاً مربعاً بالقرب من الحدود العراقية أمر معقد بسبب ازدحام السماء بالطائرات الروسية والسورية والإيرانية حيث تتلاقى القوى المتنافسة على تحرير هذه البؤرة الرئيسية الأخيرة لمسلحي داعش في سورية».

وتعليقاً على المجال الجوي المحفوف بالمخاطر على نحو متزايد والاصطدامات الوشيكة، نقلت الصحيفة تصريحاً للجنرال جيفري هاريجيان، قائد القوات الجوية الأميركية في سورية والعراق، قال فيه: إن «ذلك يزيد من تعقيد المشكلة».

ومع طائرات تحمل أسماء مثل «جوينت ستارز» و«ريفيت جوينت»، تحاول طائرات التجسس الأميركية تتبع مسلحي داعش المتبقين وكبار قادتهم والتنصت على محادثاتهم المتلاحقة وتوجيه طائرات الهجوم والقوات البرية لقتلهم أو القبض عليهم بحسب الصحيفة.

واختتمت «نيويورك تايمز» تقريرها بالقول: إن «الحملة الأميركية التي استمرت ثلاث سنوات حققت إلى حد كبير هدفها المتمثل في استعادة الأراضي في سورية والعراق، ويبدو أن تنظيم داعش تبدد».

ومع ذلك، يحذر كبار القادة العسكريين والمتخصصين في مكافحة الإرهاب من أن التنظيم الإرهابي «لا يزال يشكل قوة مرنة على نحو خطير في العراق وسورية ومنصة عالمية قوية من خلال دعوته لتسليح أتباع له عبر وسائل التواصل الاجتماعي».

الوطن
عين على الوطن... سورية يومية سياسية مستقلة
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥ –٠١١
فاكس الإدارة: ٢١٣٩٩٢٨ –٠١١
فاكس التحرير ٨٨٢٧٩٨٤٠ – ٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦–٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧–٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ – ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥–٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠